الاستثمار في الموارد غير الملموسة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –واقع وتحديات– دراسة حالة المنطقة الصناعية –سطيف–

The Reality and challenges of intangible resources investment in Algerian firms: a case study from setif

سديري سارة[1]، علي عبد الله[2]

[1]sediri.sara@univ-alger3.dz, University of Algiers 3

[2]abdellah.ali@hotmail.fr, University of Algiers 3

تاريخ الاستلام: 2019/04/06 تاريخ القبول: 2019/04/18 تاريخ النشر: 2019/08/26

ملخص

إن تواجد الموارد غير الملموسة في المؤسسة أصبح أمرا حتميا كون أهميتها فاقت أهمية الموارد المادية (الملموسة)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الموارد غير الملموسة في المؤسسة الجزائرية، ومدى الاهتمام بالاستثمار فيها، وتمت الدراسة في عينة من مؤسسات المنطقة الصناعية بولاية سطيف وتتمثل هذه العينة في مؤسسة إيريس، مؤسسة مشروبات مامي، المؤسسة الوطنية للصناعة الكهروكيميائية، مؤسسة لابال.

وأظهرت النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تستخدم الموارد غير الملموسة في تسيير عملياتها بدرجة أكبر من المتوسط، كما أظهرت وعي هذه المؤسسات بضرورة تلك الموارد في رفع الآداء وتحقيق مكاسب مستقبلية في حالة الاستثمار فيها، فهي على العموم تستثمر بدرجة متوسطة في مواردها غير الملموسة.

كلمات مفتاحية: موارد. غير ملموسة.، رأس. المال. البشري.، استثمار. غير ملموس.

تصنيفات JEL: E22، J24.

Abstract:

type of resources, and the study was conducted on a sample of firms in the industrial zone of Setif, these firms are : IRIS, MAMI, ENPEC, LA BELLE.

The result of this study shows that the chosen firms are using intangible

المؤلف المرسل: سديري سارة، **الإيميل**: sara_sed.1992@yahoo.com

resources in management and operating more than average, The study also shows that the firms are conscious of the need for these resources to raise performance and achieve future gains in the case of investing in them. They generally invest in a medium degree in their intangible resources.
Keywords: Intangible resources; Human capital; Intangible investment.
Jel Classification Codes: E22, J24.

1. مقدمة:

لقد سعت المؤسسات منذ ظهورها إلى معرفة أكثر الطرق فعالية للظفر بالأرباح والنجاحات والتغلب على المنافسين، ففي البداية كان التنافس ينصب حول الظفر بأكبر عدد من العمال والآلات الفعالة أو ما تسمى الموارد الملموسة (المادية) ضنا منهم بأن هذه العناصر هي التي تجلب الربح والميزة التنافسية، لكن بعد فترة وحين بدأت الأبحاث حول إظهار أهمية العنصر البشري تبين أن القيمة الأكثر فعالية للمؤسسة والتي تؤدي إلى التميز هي استغلال معارف الأفراد ثم تحويلها إلى معرفة للمؤسسة، والتي انجر منها إبداعات وكفاءات وجودة في المنتجات، وتلك المعرفة ولدت الموارد غير الملموسة التي بفضلها تطورت المؤسسات وازدادت براءات الاختراع وأوصلتنا إلى عالم المعرفة والتكنولوجيا وأصبحت مقياس لنجاح المؤسسة في السوق.

واعتبر الاستثمار في الموارد غير الملموسة ذا أهمية بالغة كونه يزيد في الإنتاجية والنمو، هذا ما أكدته تجارب الباحثين، فقد أسفر عن ذلك سعي المؤسسات وخاصة الكبرى والمتوسطة إلى تطوير مواردها غير الملموسة من أجل الحصول على كفاءات وأسرار إنتاجية لا تتواجد لدى المؤسسات المنافسة والتي ستكون مفتاح لنجاحها، ونظرا لهدف هذا البحث الذي يسعى إلى معرفة تواجد الاستثمار غير الملموس من عدمه في المؤسسة الجزائرية، وبناء على ما سبق تمحورت الإشكالية الرئيسية في: **ما واقع الاستثمار غير الملموس في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**

ويطرح من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى تواجد الموارد غير ملموسة في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل تحسن الموارد غير الملموسة في أداء المؤسسة؟

- هل يتم الإنفاق على هته الموارد إن وجدت؟

1.1 فرضيات الدراسة:

- تستخدم المؤسسة الموارد غير الملموسة في تسيير عملياتها؛
- تستثمر المؤسسة بشكل معتبر في الموارد غير الملموسة؛

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة أدبيات الموارد غير الملموسة والاستثمار فيها؛
- إظهار أهمية الكفاءة الاقتصادية وخاصة رأس المال البشري؛
- تشخيص واقع الموارد غير الملموسة والاستثمار فيها على مستوى المؤسسة الجزائرية؛

3.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحلل واقع الموارد غير الملموسة والاستثمار فيها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مدعما بالجانب التطبيقي الذي تم الاستعانة فيه بأدوات إحصائية لاختبار فرضيات الدراسة.

2. مقاربة الموارد غير الملموسة

عرفت السنوات الأخيرة تصاعد في أبحاث اللاملموسات (**intangibles**)، فسعى الباحثون سواء كانوا اقتصاديين أو محاسبين إلى إظهار أهمية هذه الموارد في قيمة المؤسسة وعلى الناتج الإجمالي للدولة، فمقاربة الموارد غير الملموسة تعتبر جزءا من النظرية القائمة على الموارد، حيث تقوم هذه المقاربة على مجموعة من العناصر تتمثل في: المعرفة، الكفاءة، رأس المال البشري، البيانات المحوسبة، الإبداع، وعلاقات الزبائن، هذه العناصر تعتبر أساسية في بناء الموارد غير الملموسة، فهي تتصف بالندرة والقيمة، كما أنها غير متجانسة وتتراكم مع الوقت، ويصعب فهمها وتقليدها من طرف المنافسين، وقد حدد **Charles Hulten** مجموعة الموارد غير الملموسة بأنها الموارد التي تنطوي عادة على تطوير المنتجات أو عمليات محددة أو تستثمر في

القدرات التنظيمية، أو إنشاء أو تعزيز المنتجات التي تضع المؤسسة موضع التنافس في بعض الأسواق **(Janathan & Stian, 2018, p. 5)**، وبالرغم من اتفاق الباحثين حول خصائصها وتصنيفها إلا أنه لا توجد محاولات لتحديد وتعريف جميع الموارد غير الملموسة بشكل منهجي في إطار واحد، لذلك سنأخذ بعض المفاهيم التي تساعدنا على فهم الموارد غير الملموسة.

عرفها كل من **Teece, David** على أنها: مخزون من المعلومات الإستراتيجية والأصول غير الملموسة التي يمكن للمؤسسة توظيفها عند الحاجة لتحقيق أهدافها **(Teece & David, 2013, p. 1)** كما نجد تعريف **Thomas** والذي يقول فيها بأنها: كل شيء من الوجود غير المادي المستخدم أو المحتمل استخدامه لأي غرض قابل للتجديد بعد الاستخدام، فقد ينقص أو يظل أو يزيد في الكمية والجودة أثناء استخدامه **(Diefenbach, 2006, p. 5)**، كما عرفت على أنها: الموارد الفكرية التي تتجاوز قيمتها قيمة الموارد الأخرى التي تظهر في الميزانية العمومية، وتتكون هذه الموارد من نوعين: بشري: هو مصدر الابتكار والتجديد، هيكلي: هو المساند للمورد البشري مثل نظم المعلومات وقنوات السوق وعلاقات الزبائن (العنزي و سالم، 2013، صفحة 135).

توضح هذه المفاهيم أن الموارد غير الملموسة هي عبارة عن مخزون متراكم من المعارف والمعلومات القابلة للتجديد والمتواجدة لدى المورد البشري والمؤسسة على حد سواء والتي يتم توظيفها في احتياجات المؤسسة، فضلا عن ذلك فقد تم تصنيف وتحديد فئات لهذه الموارد، حيث في بادئ الأمر كان التركيز منصب حول الابتكار والبحث والتطوير ثم بدأت إضافة عناصر أخرى كالتي حددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) عام 1992 إلى ست فئات تمثلت في: **(Young, 1998, p. 4)**

– الفئة الأولى: وهي كل ما له علاقة بالحاسوب وتحتوي هذه الفئة على (البرامج، قواعد البيانات الكبيرة، خدمات الحاسوب الأخرى)؛

– الفئة الثانية: تتمثل في الإنتاج والتكنولوجيا، والتي تحتوي على (البحث والتطوير، التصميم والهندسة، نظم مراقبة الجودة الجديدة، براءات الاختراع والتراخيص، المعارف العملية)؛

– الفئة الثالثة: تتمثل في الموارد البشرية وتحتوي على (تنظيم التدريب، التعلم بالممارسة، أنشطة لتحسين

الصحة وتحفيز القوى العاملة، مكافآت مقابل الأفكار المبدعة)؛

– الفئة الرابعة: تتمثل في تنظيم المؤسسة وتحتوي هذه الفئة على (طرق جديدة في تنظيم المؤسسة، إنشاء شبكات، أساليب عمل جديدة في الشؤون الإدارية والمالية)؛

– الفئة الخامسة: تتمثل في التسويق والمبيعات وتحتوي على (بحوث السوق، العلامات التجارية، الإعلان، اسم ورمز المؤسسة، قائمة الزبائن، شهادة المنتج والجودة، الشهرة التجارية)؛

– الفئة السادسة: تتمثل في الصناعات المحددة، والتي تحتوي على (استكشاف المعادن، الترفيه والأعمال الأدبية والفنية)؛

هذه الفئات المذكورة أعلاه تعرضت لانتقادات مما أدى بالباحثين والممارسين إلى الاجتهاد في تحديد إطار شامل لها والاتفاق عليها، وقد تم تحديدها إلى ثلاث مجموعات، حيث أن كل مجموعة تشمل باختصار وبشكل دقيق الموارد غير الملموسة، وتتمثل هذه المجموعات في: – البرامج المحوسبة، – الملكية المبتكرة، – الكفاءات الاقتصادية **(Corrado, Haskel, Jona-Lasinio, & Iommi, 2018, p. 14)**، كما أن هذه الفئات تعتبر مؤشرات يتم من خلالها قياس موارد المؤسسة غير الملموسة، علاوة على ذلك يمكن تحديد الاستثمار من خلالها، وبهذا سنعتمد عليها كمؤشرات قياس في بحثنا.

وهذه المجموعات الثلاث تحتوي بدورها على فئات يمكن وصفها كالآتي **(Corrado & all, 2015, p. 9)**:

– البرامج المحوسبة: والتي تضم البرامج وقواعد البيانات؛

– الملكية المبتكرة: تحتوي على البحث والتطوير، الترفيه والتصميم، التنقيب على المعادن، حقوق النشر والتأليف **(Hao, Vlad, & all, 2009, p. 5)**؛

– الكفاءات الاقتصادية: وتضم كلا من العلامات التجارية، رأس المال التنظيمي، رأس المال البشري؛

واعتبر **Corrado** وزملاؤه أن الكفاءات الاقتصادية هي أهم مجموعة في مجموعات الموارد غير الملموسة حيث أوضح أن إجمالي الاستثمار في الكفاءات الاقتصادية يكون اكبر من الفئات الأخرى مجتمعة، وهذا

راجع إلى كونها تحتوي على المعرفة، فهذه الأخيرة إن لم تكن موجودة ولا يتم استخدامها فلن يكون هناك تميز ولا ميزة تنافسية، لأنه يتم نقلها من المورد البشري أو إلى المورد البشري، فهو يمثل رأس المال البشري الذي يشمل بدوره المعرفة التقنية والإبداع، وفي هذا قام **Hall** بدراسة استقصائية لاكتشاف الموارد غير الملموسة الحاسمة في نجاح الأعمال، حيث وصل إلى نتيجة مفادها أن معرفة المورد البشري، وسمعة المؤسسة والمنتج والثقافة التنظيمية تعتبر أهم الموارد التي تساهم في نجاح المؤسسة **(Kamasak, 2013, p. 67)**.

على غرار ذلك فالمؤسسة إن أحسنت التحكم في معارفها ستوظف مواردها غير الملموسة في المكان الصحيح، لأنها إن لم توجه مواردها في النشاط المناسب سيحدث خلل في ذلك ولن تحقق المنفعة المتوقعة، وبهذا فإن المعرفة تساهم في البنية التنظيمية لجعلها أكثر كفاءة، كما أنها تساهم في الوصول إلى الزبائن وتحديد توقعاتهم، ويقوم عليها كلا من البحث والتطوير والتصميم، والبرامج المنجزة، لذلك تعتبر منفعة في حد ذاتها.

3. التكامل بين الموارد غير الملموسة ورأس المال البشري

من المعروف أن رأس المال البشري ينمو ويتطور من خلال التعلم بالممارسة وتدريب الموارد البشرية بشكل مستمر وغيرها من العوامل التي توصله إلى مفهوم رأس المال، فهو يعرف على أنه " العامل البشري في المؤسسة والذي يجمع بين الذكاء والمهارة والخبرة التي تمنح المؤسسة طابعها المميز" **(Armstrong, 2006, p. 7)** ، إن رأس المال هذا يتكون من الأفراد الذين يعملون في المؤسسة والتي تعتمد عليهم في نجاح أعملها، فالمورد البشري لديه القدرة على التعلم والإبداع وتقديم التوجه الابتكاري الذي يمكن أن يضمن للمؤسسة البقاء على المدى الطويل، ومن أهم الصفات الأساسية المتواجدة في رأس المال البشري هي المعرفة والإبداع، وكما ذكرنا سابقا فهذين العنصرين هما أهم العناصر التي تقوم عليها الموارد غير الملموسة، حيث أن الجودة الخاصة المشتركة في هذه الأخيرة هي أنها تخص شخص معين، ومن ثم فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمورد البشري، لما يحتويه من معارف ضمنية تعتمد على مهارات وقدرات الفرد، وقيم وأهداف فردية، الصحة الشخصية والرفاهية والقوى العاملة، المؤهلات والشهادات الرسمية**(Diefenbach, 2006, p. 6)** .

وبالرغم من اعتبار رأس المال البشري محور من محاور الكفاءة الاقتصادية إلا أن أهميته تبين اتصاله بجميع الموارد غير الملموسة، لأنه مخزون متراكم من المهارات والقدرات والموهبة وهذا ما يؤهله للتعامل مع

مختلف موارد المؤسسة سواء الملموسة أو غير الملموسة، وعلى غرار ذلك فإن المؤسسة هي من تقوم بتفعيله من خلال خلق بيئة تساعد على إنشائه وتطويره واستخدامه، لكن الأهم في هذا أن لكل فرد ميزاته الخاصة التي تميزه عن غيره، أي لا تستطيع المؤسسة إنشاء رأس مال بشري لديه نفس القدرات والكفاءات، ستخلق بهذا مشكل في توزيع المهام ولن تصل إلى ما تصبو إليه لذلك إن أحسنت وضع الفرد المناسب في المكان المناسب ستولد إرادات نافعة لها وستحقق الهدف المبتغى من رأس المال هذا.

وبالتالي فإن رأس المال البشري يكمل الموارد غير الملموسة من خلال أنه يقوم مثلا بصناعة البرامج الحاسوبية للمؤسسة، وإعداد قواعد البيانات وهذا طبعا بمساعدة بعض الموارد الأخرى، كما أن من الأساسيات التي يقوم عليها البحث والتطوير هي معارف رأس المال البشري، فنجد أن هذا المحور يؤثر ويتأثر به حيث يستغل معارف الفرد الضمنية ويحولها إلى معارف صريحة يتعلم منها أفراد آخرين، أيضا محور التصميم ينشأ بمهارة وإبداع رأس المال البشري الذي يمكن المؤسسة من الحصول على تصاميم جيدة منافسة، كما أن العلاقة مع الزبائن ترتبط بالتعامل مع رأس المال البشري الداخلي للمؤسسة، وهكذا دواليك فهو بهذا يعتبر أهم مورد في الموارد غير الملموسة وفي موارد المؤسسة أجمع، وهو لا يعتبر جزء من الكفاءات الاقتصادية فقط وإنما هو مكمل لكل الفئات. وقد قمنا بإعداد شكل مبسط ليظهر لنا التكامل بين رأس المال البشري والموارد غير الملموسة، حيث يبين لنا وجود تشابك بينهما فرأس المال البشري يعتبر جزء من الموارد غير الملموسة وبالتالي هو يتأثر بها، وكل فئة من الموارد غير الملموسة يكون في مضمونها رأس مال بشري، وبالتالي فهو يؤثر فيها.

الشكل 1: تكامل رأس المال البشري مع الموارد غير الملموسة

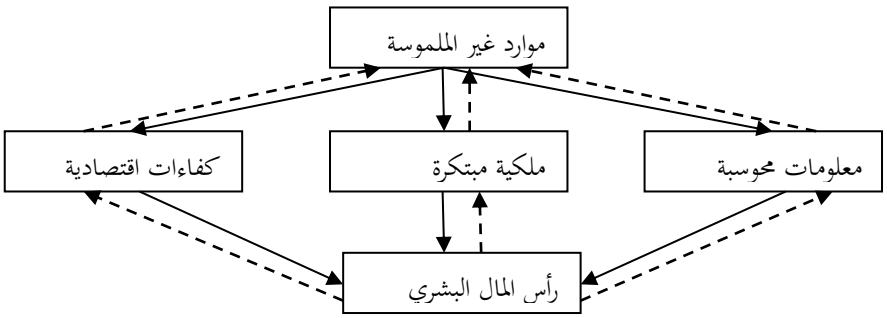

المصدر: من إعداد الباحثين

كما أكدت بعض الأبحاث في هذا المجال الارتباط القوي بين الموارد غير الملموسة ورأس المال البشري، حيث نجد أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد صرحت بأن البحث والتطوير يؤدي إلى التعلم بالممارسة (التعلم من وإلى الفرد) والذي يؤدي بدوره إلى تنمية الموارد البشرية **(Young, 1998, p. 3)**، وهذا ما يؤكد على أن رأس المال البشري يؤثر ويتأثر بالموارد غير الملموسة.

كما توصلت دراسة **Michael** إلى تواجد علاقة قوية بين الموارد غير الملموسة والموارد البشرية، حين قام في تجربته بدمج الموارد التي تعتمد على المعرفة مع المؤهلات المتاحة للأفراد، وقد توصل إلى أن هذا الجانب يساهم في المخزون العام للمعرفة المتراكمة أي أنه استثمار، فقد أكدت نتائجه الإجمالية وجود علاقة قوية بشكل خاص بين الاستثمارات غير الملموسة في مجال البحث والتطوير والنوع الأساسي من الموارد القائمة على المعرفة البشرية **(Peneder, 2002, pp. 123-128)** ، أي أن رأس المال البشري يساهم بشكل فعال في تحقيق نتائج إيجابية لاستثمارات الموارد غير الملموسة، كون أن الاستثمار في المعرفة البشرية يولد لنا رأس مال بشري ممكن من التعامل الجيد مع كامل الموارد والظروف المحيطة بالمؤسسة.

ويعتبر الإنفاق على رأس المال البشري استثمارا حقيقيا يدعم الاستثمار غير الملموس والذي بدوره يدعم الاستثمار الإجمالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك أظهرت الدراسات أن 8٪ من إجمالي النمو يتحقق بسبب الموارد الملموسة بينما 92 ٪ الباقية تتحقق من خلال رأس المال المعرفي أو اقتصاد المعرفة الناتج عن الارتباط بين الابتكار ورأس المال البشري واكتساب المعرفة **(Corrado, Hulten, & Sichel, 2009, p. 683)** حيث يتم قياس مقدار المؤسسة التي تنفق على رأس مالها البشري باستخدام الإنفاق على التدريب المهني المستمر **(Hao, Vlad, & all, 2009, p. 8)** كما يتم توجيه رأس المال البشري نحو البحث والتطوير الذي يمكنه من خلق الأفكار ودعمه لتحقيق الإبداع والابتكار، فإذا تزامن التدريب مع البحث والتطوير في نفس المجال هنا تزداد كفاءات رأس المال البشري في الإبداع والابتكار.

4. الاستثمار في الموارد غير الملموسة

يعتبر الإنفاق على الموارد غير الملموسة استثمارا، وفي هذا سعى الكثير من الباحثين إلى وضع تحديد واضح لهذا الاستثمار، فقد بينت الكثير من الدراسات أن الاستثمار في الموارد غير الملموسة يُحدث نمو

اقتصادي سواء على مستوى المؤسسة أو على الناتج المحلي الإجمالي، كما وضّحت أن هذه الاستثمارات يكون بعضها عبارة عن أفكار تكنولوجية جديدة، وبعضها أنواع أخرى من الأفكار كتصميم المنتجات الجديدة، ويأخذ البعض شكل علاقات دائمة، والبعض منها معلومات مقننة ، فكل هذه تشترك في كونها غير مادية وبالتالي يطلق عليها الاستثمار غير الملموس **(Janathan & Stian, 2018, p. 22)**، وقد اعتبر **corrado** وزملاؤه أن الإنفاق على الموارد غير الملموسة هو رأس مال، وجادلوا بأن النفقات التجارية تهدف إلى تعزيز قيمة المؤسسة وتحسين منتجاتها والتي تتضمن رأس المال البشري والبحث والتطوير فهي تمنح نفس المعالجة في رأس المال الملموس في نظم المحاسبة الوطنية **(Corrado, Hulten, & Sichel, 2009, p. 666)**

وكنتيجة لهذا الجدل خلصوا إلى أن العديد من رؤوس الأموال غير الملموسة كالقيمة المضافة للعلامة التجارية والكفاءات البشرية والتنظيمية ليست منافسة في حد ذاتها لكنها ذات قيمة وخاصة بالمؤسسة بحيث لا يمكن للمنافسين الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الخاصة بها أي أنها تعتبر سبب للمنافسة، فمن سمات الاستثمار غير الملموس أنه يولد آثار غير مباشرة كونه ناتج عن المعرفة والأفكار التي تولد الابتكار والذي يحدث نتيجة استثمارات المؤسسة وهذا حسب رؤية **Scherer**، علاوة على ذلك فهي تؤدي إلى التميز والذي بدوره يؤدي إلى الميزة التنافسية، وبهذا يجب معاملة الموارد غير الملموسة كرأس مال.

كما دفعت فكرة الاقتصاد الجديد الباحثون إلى دراسة الاستثمار غير الملموس بشكل عمومي وخاصة الاستثمار في المعرفة، حيث قام كل من **Pakes and Griliches** بوضع نموذج حول تدفق الاستثمار غير ملموس للبحث والتطوير في إنتاج الابتكار وفقا لقياس البراءات فوجدوا أن وظيفة إنتاج المعرفة تفسر الكثير من التباين بين المؤسسات في المعرفة **(B.Jaffe & Nathan, 2018, p. 4)**، وتوصل أيضا بعض الباحثين من بينهم **Robert Lucas, Paul Romer, Philip Aghion, Peter** إلى نماذج اقتصادية لعبت فيها المعرفة دورا رئيسيا في تعزيز النمو، وذلك إما عن طريق الآثار الجانبية للمعرفة من منتج لآخر، أو عن طريق العملية التنافسية للاستثمار في التحسين المستمر للمنتج **(Janathan & Stian, 2018, p. 41)**، وبهذا فإن الاستثمار غير الملموس ومن خلال المعرفة يزيد من كفاءة المنتجات التي بدورها

تكون منافسة، لأن المعرفة البشرية تدعم جودة المنتجات وتحسينها وبها يتحقق النمو على مستوى المؤسسة.

وقد اعتبر **corrado** وزملاؤه أن الاستثمار غير الملموس يجب أن يعامل على نحو متكافئ مع الاستثمار الملموس، فقد قاموا بدراسة بينت تفوق حجم الاستثمار غير الملموس على نظيره، وأظهروا حقيقة مفادها أن إجمالي الاستثمار غير الملموس ينمو بسرعة أكبر من الاستثمار الملموس حتى وإن كانا متساويين في الحجم **(Corrado, Hulten, & Sichel, 2009, p. 671)**، وتشير نتائج الدراسات مجتمعة إلى أن نمو الاستثمار غير الملموس من شأنه أن يشير إلى وجود دور ديناميكي قوي للموارد غير الملموسة في تفسير النمو الاقتصادي، وفي هذا وجدت طرق وأسباب لنموه والتي تتمثل في: التكنولوجيا والتكاليف(كدفع رواتب المصممين ومطوري البرامج)، التكنولوجيا والإنتاجية(يمكن جعل الموارد غير الملموسة أكثر كفاءة باستخدام تقنية معلومات أفضل)، تغيير مناخ العمل(كتغيير طريقة عمل الموارد البشرية الجديدة) **(Janathan & Stian, 2018, pp. 28-33)**

وعلى ضوء ذلك فإن للاستثمار غير الملموس تأثير داخلي وخارجي على المؤسسة، فكلما نمى كلما تحقق المؤسسة أهدافها بسرعة. وقد تم تحديد أنواع الاستثمار لكل فئة من فئات الموارد غير الملموسة، حيث يعتقد كلا من **Lin and Lo** أن الإنفاق على الموارد غير ملموسة يقاس من خلال: اكتساب التكنولوجيا، شراء البرمجيات وقواعد البيانات، التسويق، تدريب الموظفين، **(B.Jaffe & Nathan, 2018, p. 5)** ، لكن **Corrado** وزملاؤه حددوا أنواع الاستثمار في الموارد غير الملموسة بأنها تتمثل في: الاستثمار التجاري في المعلومات المحوسبة (الاستثمار في برامج الحاسوب)، الملكية المبتكرة والتي تشمل سلسلة البحث والتطوير، والتي تبنى على قاعدة علمية من المعرفة، استثمار الكفاءة الاقتصادية ويشمل الإنفاق على التخطيط الاستراتيجي، الإنفاق على إعادة التصميم، الاستثمارات في الحفاظ أو اكتساب حصة السوق، الاستثمار في الاسم التجاري، الاستثمار في العلامة التجارية من خلال الإنفاق على الإعلان، ويتمثل النوع الثاني من الكفاءة الاقتصادية في الاستثمار في الموارد البشرية ويتضمن ذلك تكاليف تدريب العمال وتقدير الوقت المخصص لتعزيز إنتاجية المؤسسة **(Corrado, Hulten, & Sichel, 2009, p. 669)**، إلا أن هذه التصنيفات الأخيرة اعتبرت الأدق والأكثر فعالية كون أن الاستثمارات التجارية في الموارد البشرية والبنيوية الخاصة بالشركة من خلال التخطيط الاستراتيجي ، والتكيف (التأقلم)، وإعادة التنظيم ، وبناء مهارات

الموظفين تعتبر محركات مهمة للابتكار والربحية في الصناعة. وبهذا تم الإجماع على أنواع محددة للاستثمار غير الملموس، حيث يتم الاستثمار في الفئات الثلاث المحددة من قبل كالتالي:

– المعلومات المحوسبة: ويتمثل الاستثمار في وضع المعلومات في أجهزة الحاسوب كالبرامج؛

– الملكية المبتكرة: تتمثل في قياس البحث والتطوير كما تتضمن أنواع من تطوير المنتجات والخدمات التي تعتمد بشكل مباشر على العلوم والتكنولوجيا؛

– الكفاءات الاقتصادية: حيث تشمل ثلاث أنواع رئيسية من الاستثمار، التسويق والعلامة التجارية (الاستثمار في فهم احتياجات الزبائن، وإنشاء العلامات التجارية)، رأس المال التنظيمي كخلق نماذج تجارية مميزة، أو ثقافة المؤسسات، وتدريب رأس المال البشري المحدد في المؤسسة؛

5. الدراسة التطبيقية

1.5 أدوات جمع الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة كما تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية وذلك من خلال طريقتين:

–الطريقة الأولى: تمثلت في الاستبيان والذي يهدف إلى الإجابة على الفرضية الأولى، حيث احتوى على محورين، تمثل المحور الأول في معلومات أولية حول المؤسسة أما المحور الثاني فتمثل في الموارد غير الملموسة والتي تضم ثلاث فئات اعتبرت كمؤشرات في بحثنا وهي المعلومات المحوسبة، الملكية المبتكرة، والكفاءة الاقتصادية، هذه الفئات تم صياغتها في شكل فقرات، وتم الاعتماد في قياس إجابات المبحوثين على سلم ليكرت ذو خمس مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد تم توزيع 40 استبانة على عينة البحث التي تمثلت في المديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام على مؤسسات عشوائية في المنطقة الصناعية بسطيف، وتم استيراد 25 إستبانة.

– الطريقة الثانية: تمثلت في المقابلة والتي تهدف إلى الإجابة على الفرضية الثانية، حيث تعتبر تفاعل لفضي عن طريق طرح بعض الأسئلة التي تخدم الدراسة لأفراد العينة وذلك من أجل الحصول على بعض البيانات

الموضوعية، وتمحورت الأسئلة حول الاستثمار في الموارد غير الملموسة ومبالغ الإنفاق عليها.

2.5 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

1.2.5 وصف عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في المدير العام والمديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام، وتعتبر هذه العينة الأكثر دراية بعبارات الاستبيان، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن نسبة المدير العام 4% وهذا ناتج عن كون أن مؤسسة واحدة فقط من قام مديرها العام بالإجابة على عبارات الاستبيان، كما مثلت نسبة المديرين التنفيذيين 26 %، أما رؤساء الأقسام فكانت نسبتهم 72%.

الجدول 1: طبيعة المستجوب

طبيعة المستجوب	العدد	النسبة المئوية
مدير عام	1	%4
مدير تنفيذي	6	%24
رئيس مصلحة أو قسم	18	%72
المجموع	25	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (spss 20)

2.2.5 ثبات وصدق أداة الاستبيان:

لقياس مدى ثبات وصدق الاستبيان قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ الذي يحدد مدى ترابط وتوافق فقرات الاستبيان حيث بلغت نسبته 82 % وهي نسبة مرتفعة لأنها تتجاوز الحد الأدنى والذي يبلغ 60%.

الجدول 2: نتائج إختبار ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ (**Alpha Cronach**)
23	0.827

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (spss 20)

3.2.5 نتائج تحليل عبارات الموارد غير الملموسة:

الجدول 3: الإحصاء الوصفي للمعلومات المحوسبة

مؤشرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعلومات المحوسبة	3,793	0,400
الملكية المبتكرة	3,502	0,864
الكفاءة الاقتصادية	3,951	0,463

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (spss 20)

يوضح الجدول أن مؤشرات الدراسة ذات درجة أكبر من المتوسط والذي بلغ متوسطها الحسابي ما يقارب 4، وهذا ما يدل على أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تهتم باستخدام البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات في تسيير عملياتها حيث نلاحظ أن متوسطها الحسابي بلغ 3,79، كما تقوم بنسبة متوسطة بالاعتماد على البحث والتطوير في ابتكار المنتجات والحصول على براءات الاختراع وتصميم منتجاتها فقد بلغ المتوسط الحسابي للملكية المبتكرة 3,50، أما الكفاءة الاقتصادية فبلغ متوسطها الحسابي 3,95 وهي الأكبر، مما يدل على اهتمام المؤسسة الجزائرية بتطوير رأس مالها البشري والحفاظ على علامتها التجارية والاهتمام أيضا ببحوث السوق وخاصة رضا الزبائن.

4.2.5 اختبار الفرضية الأولى:

الجدول 4: نتائج اختبار الفرضية الأولى

مؤشرات الداسة	قيمة T المحسوبة	Sig	الدلالة
المعلومات المحوسبة	47,362	0,000	دالة
الملكية المبتكرة	20,267	0,000	دالة
الكفاءة الاقتصادية	42,596	0,000	دالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (spss 20)

من خلال الجدول يتضح لنا أن قيمة T المحسوبة موجبة وهذا يعني أن الظاهرة في حالة جيدة، وبالنسبة لمستوى الدلالة sig فهو أقل من 0,05 وهذا يدل أن متغيرات الدراسة لها دلالة معنوية، وهذا ما

يؤكد قبول الفرضية التي تنص على: " تستخدم المؤسسة الموارد غير الملموسة في تسيير عملياتها"، فمن خلال المتوسطات والانحرافات ومستوى الدلالة اتضحت أهمية الموارد غير الملموسة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وهذا ما يدل على استخدامها بدرجة أكبر من المتوسط لهذه الموارد.

5.2.5 اختبار الفرضية الثانية:

تعتمد الفرضية الثانية على تحليل أسئلة المقابلة، فقد وجدنا اختلاف بين المؤسسات حول الاستثمار في الموارد غير الملموسة، كما واجهنا تحفظ لبعض المؤسسات حول التصريح بالمبالغ التي تنفقها على مواردها غير الملموسة، وللإجابة على الفرضية الثانية " تستثمر المؤسسات محل الدراسة بشكل معتبر في الموارد غير الملموسة" سنحاول تقديم بالتقريب إنفاق كل مؤسسة على موادها غير الملموسة.

- **مؤسسة IRIS SAT**

تهتم مؤسسة ايريس سات بالاستثمار في معظم مواردها غير الملموسة، حيث تنفق مبلغ معتبر في شراء البرامج الحاسوبية كما تقوم بتطويرها داخل المؤسسة بالاعتماد على كفاءاتها، وتعتبر أن استخدام قواعد البيانات أمر حتمي في تسيير المؤسسة فهي تحسنها باستمرار، أما البحث والتطوير داخل المؤسسة لا يوجد باعتبار أنها تقوم بالتركيب فقط، فهي بهذا لا تسعى إلى ابتكار منتجات جديدة، كما أن المؤسسة تمتلك رأس مال بشري ويعتبر نقطة قوة لها حيث تستثمر فيه بشكل كبير، فهي تقوم بتوظيف الأفراد ذو المهارات والكفاءات، ونجد أن من بين شروط توظيفها أن يكون طالب الوظيفة ملزم بتقديم إضافة للمؤسسة فهي تعتمد على عقود المشاريع بدلا من عقود العمل، كما أنها تنفق على التدريب فيما يعادل 1% من كتلة الأجور ويتم ذلك داخل وخارج المؤسسة، ومن الجانب التسويقي فالمؤسسة تسهر على بحوث السوق كما أنها تنفق على الإعلان عن منتجاتها بمختلف أنواعه فهي تسعى إلى إرضاء زبائنها كما تسعى إلى التحسين والاستمرارية، والجدول 5يوضح استثمار مؤسسة ايريس على مواردها غير الملموسة.

الجدول 5: أنواع الاستثمار في الموارد غير الملموسة لمؤسسة IRIS SAT

الفئة العامة	نوع الاستثمار	صيغة الاستثمار	نوعية الملكية القانونية المنشئة
المعلومات المحوسبة	شراء البرامج الحاسوبية تطوير قواعد البيانات	لا يوجد	حقوق النشر والتأليف
الملكية المبتكرة	التصميم	لا يوجد	
الكفاءة الاقتصادية	رأس المال البشري العلامة التجارية الإعلان بحوث السوق	التوظيف بعقود المشاريع، إنفاق ما قيمته 1% على التدريب الداخلي والخارجي لا يوجد مبلغ معين (لم يتم ذكره) وضع برامج لرضا الزبون	

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمعطيات المؤسسة

من خلال الجدول يتضح أن مؤسسة ايريس سات تهتم بالاستثمار بدرجة كبيرة في الكفاءة الاقتصادية من حيث الاهتمام بتطوير وتنمية رأس المال البشري والسعي إلى تسويق منتجاتها من خلال الإعلان والسهر على بحوث السوق، أما فيما يخص الملكية المبتكر فدرجتها ضعيفة جدا كونها لا تقوم بالإنتاج بل بالتركيب، وفيما يخص المعلومات المحوسبة فالمؤسسة تعتبرها أمر حتمي لذلك فهي تنفق مبالغ معتبرة عليها.

– مؤسسة ENPEC

كانت مؤسسة ENPEC تستثمر في صناعة برامجها الحاسوبية بنفسها حينما كان لديها إطارات مؤهلة في ذلك أما في الوقت الحالي فهي تشتري برامجها بسبب ضعف في المؤهلات، إلا إنها تطورها داخليا، كما تسهر على التسيير الحسن لقواعد البيانات باعتبارها أمر حتمي لتسيير المؤسسة، ومن بين ميزات المؤسسة أنها تقوم بالاستثمار في البحث والتطوير حيث يوجد قسم مخصص لها على مستوى المديرية العامة ويحتوي على 4 أفراد ذات كفاءات عالية، ويتمثل هدف هذا القسم في القيام بدراسات حول النوعية والجودة، كما يتم منح مبلغ 15000دج لكل ثلاثة أشهر للأفراد العاملين في هذا القسم، وبالنسبة للتصميم يتم استيراده من خارج الوطن كون أن اسم العلامة التجارية عالمي يتواجد في العديد من الدول، أما رأس

المال البشري فهي تسعى إلى تكوينه من خلال تدريب الأفراد داخل وخارج المؤسسة حيث يتم اقتطاع 1% من كتلة الأجور السنوية، وفيما يخص الإعلان فالمؤسسة لا تهتم بالإنفاق عليه كونها تمتلك شهرة محلية حيث تعتبر أول من أنتج البطاريات على المستوى المحلي والإفريقي، إلا أن المؤسسة تهتم بزبائنها من خلال الاستماع إلى آرائهم والاستجابة لطلباتهم، فهي تقوم ببرنامج متنوع لزبائنها من بينها تقديم امتيازات كالضمان وذلك لمدة عام وهاذ ما لا يوجد في مؤسسات أخرى وتخفيضات تتراوح بين 7 % و10 % في حالة وصول رقم الأعمال إلى مئة مليون دج، والجدول الموالي يوضح استثمار مؤسسة ENPEC في موادها غير الملموسة:

الجدول 6: أنواع الاستثمار في الموارد غير الملموسة لمؤسسة ENPEC

الفئة العامة	نوع الاستثمار	صيغة الاستثمار	نوعية الملكية القانونية المنشأة
المعلومات المحوسبة	شراء البرامج الحاسوبية تطوير قواعد البيانات	لا يوجد	حقوق النشر والتأليف
الملكية المبتكرة	البحث والتطوير التصميم	تمنح 15000 دج كل ثلاثة أشهر للمواد البشرية في قسم البحث والتطوير لا يوجد	حقوق النشر والتأليف
الكفاءة الاقتصادية	رأس المال البشري العلامة التجارية بحوث السوق	مايقارب 1000000 دج في السنة لا يوجد تخفيضات تتراوح بين 7 إلى 10 في المائة عند شراء كمية معتبرة، منح ضمان لمدة عام على المنتوج	

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمعطيات المؤسسة

يوضح الجدول أن مؤسسة ENPEC تستثمر في مواردها غير الملموسة بدرجة متوسطة سواء في الملكية المبتكرة أو الكفاءة الاقتصادية حيث يوجد في كلتاهما جانب مرتفع وآخر منخفض من حيث الاستثمار، وفيما يخص المعلومات المحوسبة فتعتبرها حتمية وتنفق عليها مبالغ معتبرة.

– مؤسسة مامي للمشروبات MAMI

تسهر مؤسسة مامي للمشروبات على الاستثمار في جل مواردها غير الملموسة فهي تقوم بشراء برامج حاسوبية ضخمة ك ERP واستخدامها في جميع أقسامها كما تقوم بتطويرها بالاعتماد على مبرمج كفئ في ذلك، وتعتبر أن قواعد البيانات تساعدها من الجانب الوقائي وذلك لحماية المعلومات كما أنها تسهل عملياتها داخل المؤسسة وخارجها، ويوجد على مستوى المؤسسة قسم لتطوير الإنتاج وهو مخصص للبحث والتطوير وكذلك لمراقبة الجودة والتصميم، ويتم في هذا القسم تحسين نوعية المشروبات وتطوير التصميم الهندسي للعلامة التجارية، والبحث والتطوير في النكهات ويضم هذا القسم 5 أفراد عاملين يتميزون بالكفاءة والمهارة، فالمؤسسة بهذا تحصلت على براءات اختراع عددها تقريبا 3 براءات، كما أنها تنفق على هذا القسم بمبالغ معتبرة إلا أنها لا تظهر مباشرة في ميزانية محددة إنما تظهر ضمن نفقات المواد الأولية، وفيما يخص الكفاءة الاقتصادية فالمؤسسة تمتلك رأس مال بشري تسهر على توفير بيئة عمل مناسبة له وتضمن له الصحة والحماية داخل المؤسسة كما تقوم بتدريبه داخل وخارج المؤسسة، ويتم الإنفاق على التدريب بنسبة 1 %، ولديها برنامج خاص بالتحفيزات كالتحفيز على المهارة وعلى المسؤولية فهي تقتطع ما قيمته 40 % من كتلة الأجور خاصة بالمنح التحفيزية والتي تتراوح بين 4000 _ 65000 دج، كما أنها تأخذ بأفكار وأراء مواردها البشرية فهي بهذا تشجع رأس مالها البشري على الإبداع والتحسين والذي أدى إلى الرضا الوظيفي للمورد البشري وبالتالي شعوره للانتماء للمؤسسة، وبالنسبة للإعلان فالمؤسسة تنفق عليه حوالي 0.009 % من رقم الأعمال، كما أنها تقوم بحماية علامتها التجارية وذلك بتسديد مبلغ معين كل 10 سنوات، وتسعى المؤسسة إلى إرضاء زبائنها حيث تخصص قسم أو خلية للاستماع إليهم وذلك لمعرفة أذواق المستهلكين وتحديد المنافسة. ويوضح الجدول الموالي أنواع الاستثمار في الموارد غير الملموسة لمؤسسة ما هي:

الجدول 7: أنواع الاستثمار في الموارد غير الملموسة لمؤسسة MAMI

الفئة العامة	نوع الاستثمار	صيغة الاستثمار	نوعية الملكية القانونية المنشأة
المعلومات	شراء البرامج الحاسوبية	لا يوجد	حقوق النشر والتأليف

المحوسبة	تطوير قواعد البيانات		
الملكية المبتكرة	البحث والتطوير التصميم وتكاليف تطوير المنتجات الأخرى	الإنفاق على تطوير المنتوج من خلال ابتكار أذواق جديدة الإنفاق على شكل ولون العلبة ولواحقها، والإنفاق على تصميم العلامة التجارية	الحصول على براءات اختراع التصميم وبراءات الاختراع
الكفاءة الاقتصادية	رأس المال البشري العلامة التجارية الإعلان بحوث السوق	الإنفاق بقيمة 1 % من كتلة الأجور في التدريب الداخلي والخارجي والذي يكون في حدود 1200000 دج، تخصيص ما قيمته 40% من كتلة الأجور لمنح تحفيزية شهرية. تسديد مبلغ كل 10 سنوات لحماية العلامة التجارية. الإنفاق على الإعلان بما يقارب 0.09% من رقم الأعمال بحدود 630000 دج تخصيص خلية للإصغاء للزبائن، وضع برنامج لرضا الزبون	حقوق التأليف والنشر

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمعطيات المؤسسة

يتضح من خلال الجدول أن مؤسسة مامي تهتم بجل مواردها غير الملموسة، كونها تقوم بالاستثمار بنسب معتبرة عليها، فهي تستثمر بدرجة كبيرة في كل من الملكية المبتكرة من حيث السهر على البحث والتطوير وتصميم وهندسة المنتوج، والكفاءة الاقتصادية من حيث تطوير وتنمية رأس المال البشري وحماية علامتها التجارية والسهر على بحوث السوق، كما أنها تهتم بالمعلومات المحوسبة من خلال شراء البرامج الكبيرة وتطوير قواعد بياناتها، وهذا ما أدى إلى زيادة في الإنتاجية والأداء حسب تصريح المؤسسة.

– مؤسسة La belle

تستخدم مؤسسة لابال برامج حاسوبية كما أنها تستخدم قواعد البيانات لكن لايتم تطوير ذلك داخل المؤسسة بل تشترى جاهزة من خارجها ، ويتم البحث والتطوير في مخبر الإنتاج والذي يشرف عليه

مدير الوحدة حيث لا يوجد مبلغ مخصص للبحث والتطوير فهو يعتبر ضمني مع تكاليف الأجور، وبالنسبة للتصميم فالمؤسسة تتعامل مع مؤسسات أخرى لتصميم وهندسة منتوجها فهي تنفق مبالغ كبيرة عليه تفوق 10000000 دج ويعتبر هذا تصميم خارجي، وتسعى المؤسسة إلى تطوير علامات جديدة تابعة لها فهي تأخذ براءة اختراع على كل علامة تجارية جديدة، أما الكفاءة الاقتصادية فالمؤسسة ضعيفة جدا في هذا الجانب حيث أنها لا تمتلك رأس مال بشري ولا تسعى إلى تطوير مواردها البشرية، ولا يتواجد على مستواها أي برامج تدريب أو تحفيز سواء المادي أو المعنوي، كما أنها لا تسعى إلى إرضاء الزبائن، إلا أنها تمنحهم تخفيضات حين يشتري الزبون كمية معتبرة، أما الإعلان فالمؤسسة تقوم به وتنفق مبالغ معتبرة عليه. والجدول الموالي يبين أنواع الاستثمار في الموارد غير الملموسة لمؤسسة لابال:

الجدول 8: أنواع الاستثمار في الموارد غير الملموسة لمؤسسة La belle

الفئة العامة	نوع الاستثمار	صيغة الاستثمار
المعلومات المحوسبة	شراء البرامج الحاسوبية	لا يوجد
الملكية المبتكرة	التصميم	الإنفاق على هندسة المنتوج وتصميمه بأكثر من 10000000دج
الكفاءة الاقتصادية	العلامة التجارية	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمعطيات المؤسسة

يوضح الجدول أن المؤسسة في مجال المعلومات المحوسبة والملكية المبتكرة متوسطة نسبيا، أما في الكفاءة الاقتصادية فهي ضعيفة نسبيا.

من خلال تحليل معطيات المؤسسات محل الدراسة اتضح لنا أن هناك محاولات للاستثمار في الموارد غير الملموسة إلا أنه لا يتم تخصيص مبالغ مباشرة لها، وفي هذا يمكن القول أن المؤسسة الجزائرية لديها وعي تام بضرورة وأهمية الاستثمار في الموارد غير الملموسة، وهذا ما يمكننا للإجابة على الفرضية الثانية والتي تنص على: " تستثمر المؤسسة بشكل معتبر في الموارد غير الملموسة "، فالمؤسسة الجزائرية تستثمر في مواردها غير الملموسة بدرجة متوسطة، وبرغم ذلك إلا أنها تواجه بعض التحديات والتي تتمثل في: ضعف في الهياكل

البنيوية، ضعف في الكفاءات البشرية وخاصة في مجال البرمجة، عدم تواجد مراكز بحث وتطوير خاصة بكل مؤسسة.

6. خاتمة:

أوضحت الدراسة الأهمية البالغة للموارد غير الملموسة في تسيير عمليات المؤسسة وتحسين أدائها من خلال الاستثمار فيها، حيث اعتبرت أغلب المؤسسات محل الدراسة أن الاستثمار في الموارد غير الملموسة يزيد في منافعها على المدى الطويل، كما صرحت بأن هذه الموارد تؤدي إلى الميزة التنافسية بحيث تفضي لمسة مميزة على المنتوج وبالتالي لا بد من الاستثمار فيها، فالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية اليوم تحاول مواكبة التطورات الحاصلة في العالم من أجل الرقي بمنتوجاتها، بداية من استعمال البرامج المخصصة لتسيير المؤسسة، إلى الحصول على شهادات الجودة في مختلف المجالات، إلا أن المؤسسة الجزائرية لم تواكب بعد الملكية المبتكرة وخاصة براءات الاختراع، أما الكفاءة الاقتصادية فهناك اهتمام بدرجة متوسطة وخاصة رأس المال البشري حيث فرض القانون الجزائري على المؤسسات تخصيص 1% من كتلة الأجور للتدريب، وهذه مبادرة جيدة لبداية الرقي والتطور في المؤسسات الجزائرية، وعلى ضوء المخرجات المتحصل عليها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في:

- تتواجد موارد غير الملموسة بتباين على مستوى المؤسسات محل الدراسة وليس في مجملها؛
- تسهل الموارد غير الملموسة تسيير عمليات المؤسسة وزيادة منافعها على المدى البعيد؛
- تستثمر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في الموارد غير الملموسة بدرجة متوسطة؛

1.6 التوصيات:

- على المؤسسة الجزائرية الاهتمام بمواكبة الملكية المبتكرة؛
- الاهتمام أكثر بالكفاءة الاقتصادية وخاصة رأس المال البشري لأنه منبع كل ابتكار وإبداع؛

7.قائمة المراجع:

سعد العنزي، و حميد سالم. (2013). دور الموارد الغير ملموسة في تعزيز أداء مكاتب المفتشين العامين. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس والثلاثون.

Armstrong, M. (2006). *strategic human resource management*. United Kingdom: Kogan Page .

B.Jaffe, A., & Nathan, C. (2018). *intangible investment and firm performance*. New Zealand: national bureau of economic research.

Corrado, C., & all, e. (2018). intangible investment in the EU and US before and since the great recession and its contribution to productivity growth. *journal of infrastucture, policy and development , vol 2 issue 1*.

Corrado, C., & all, e. (2015). public intangibles: the public sector and economic growth in the SNA. *the conference board* .

Corrado, C., Hulten, C., & Sichel, D. (2009). intangible capital and U.S. economic growth. *Review of income and wealth , series 55* (number 3).

Diefenbach, T. (2006). intangible resources-a categorial system of knowledge and other intangible assets. *journal of intellectual capital* .

Hao, J. X., Vlad, M., & all, e. (2009). *intangible capital and growth-an international comparison*. Europe: European commission.

Janathan, H., & Stian, W. (2018). *capitalism without capital*. United Kingdom: corpright Princeton University Press Princeton and Oxford.

Kamasak, R. (2013). the contribution of tangible and intangible resources, and capabilities to a firm's profitability and market performance: empirical evidence from Turkey. University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Management, Turkey.

Peneder, M. (2002). intangible investment and human resources . *journal of evolution economics* .

Teece, & David, J. (2013). *The Palgrave Encyclopedia of Strategic Management*. permission of Palgrave Macmillan.

Young, A. (1998). towards an interim statistical framework: selecting the core components of intangible investment. *OECD secretariat* .